UNDP

UN HABITAT
FOR A BETTER URBAN FUTURE

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF
INTERIOR AND
MUNICIPALITIES

Funded by the European Union

مشـروع التمكيـن البلـدي

ورقة التوصيات: النوع الاجتماعي والحوكمة المحلية

لزيارة مواقعنا:

www.lb.undp.org
www.unhabitat.org/lebanon
eeas.europa.eu/delegations/lebanon_en
ec.europa.eu/trustfund-syria-region/index_en

ورقة التوصيات: النوع الاجتماعي والحوكمة المحلية

1- مقدّمة

تضطلع **المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية (DGLAC)** بدور أساسي في دعم وزارة الداخلية والبلديات بهدف توفير الرقابة الإدارية، وبناء القدرات، ودعم التخطيط القائم على الأدلة للمخاتير والبلديات واتحادات البلديات. وفي إطار هذه المهمة، وبدعم من مشروع التمكين البلدي (MERP)، أطلقت المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية سلسلة برامج حوارية للبلديات واتحادات البلديات لمناقشة مواضيع رئيسية مهمة على الصعيد المحلي. وتتمثل الأهداف العامة لسلسلة البرامج الحوارية في ما يلي:

نظمت المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية في 28 تموز/ يوليو 2022 برنامجاً حوارياً حول «النوع الاجتماعي والحوكمة المحلية» بحضور الجهات الفاعلة في البلديات واتحادات البلديات، والشركاء في مجال التنمية، ومنظمات غير حكومية، ومنظمات المجتمع المدني، وممثلين عن المجتمعات المحلية، ووسائل الإعلام. وهدفت حلقة النقاش إلى زيادة الوعي بأهمية المساواة بين الجنسين والإدماج على المستوى المحلي، بما في ذلك ما يتعلق بالخطط والخدمات البلدية المراعية للنوع الاجتماعي، ومشاركة المرأة وتمثيلها على مستوى البلديات، لا سيما من خلال الترشح للانتخابات البلدية لعام 2023.

2- المعلومات الأساسية

يشارك النساء والرجال على حدّ سواء بنشاط في الحياة الاجتماعية اللبنانية. ومبدأ المساواة بين الجنسين مكرّس في الدستور اللبناني الصادر في 21 أيلول/ سبتمبر 1990، كما يتمتع النساء والرجال عموماً بحقوق مماثلة، بما في ذلك الحق في التصويت وتولي المناصب العامة واختيار مرشحيهم أو الترشح للمجالس البلدية. ومع ذلك، فقد صنف التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2022 لبنان في المرتبة 119 من أصل 146 دولة. وفيما يُعدّ أداء لبنان جيداً نسبياً في المؤشرات الفرعية للتحصيل العلمي (المرتبة 90 من أصل 146) والصحة والبقاء (المرتبة 75 من أصل 146) بالمقارنة مع البلدان الأخرى في المنطقة، إلا أن أداءه أقل جودة في مجال المشاركة الاقتصادية (المرتبة 135 من أصل 146) والتمكين السياسي (المرتبة 110 من أصل 146). ولم يحرز لبنان سوى تقدم تدريجي تجاه الالتزامات الدولية، بما في ذلك المادة 7 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) التي تدعو إلى القضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والحياة العامة، والغاية 16.7 من أهداف التنمية المستدامة التي تشدد على اتخاذ قرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات.

في عام 2022، ترشحت 155 امرأة للانتخابات النيابية، ثمانية مقاعد فقط من أصل 128 مقعداً كانت من نصيب النساء. وعلى المستوى المحلي، تواجه المرأة في لبنان تحديات مماثلة. فللبلديات واتحادات البلديات دور حيوي في تلبية احتياجات النساء والرجال على حدّ سواء، وهو ما يستوجب الأخذ بآراء النساء والرجال وأولوياتهم في صنع القرارات المحلية وضمان المساواة بينهم في المشاركة والتمثيل على المستوى السياسي. ولكن على الرغم من تحقيق مكاسب صغيرة، إلا أن نسبة التمثيل النسائي في البلديات ما زالت متدنية. ففي الانتخابات البلدية لعام 2016، تم انتخاب 663 امرأة لعضوية المجالس البلدية، ما يمثل 5.4 في المائة من إجمالي المقاعد، وفي 57 بلدية فقط من أصل 1030 بلدية (أي نسبة 5.5 في المائة فقط)، تم انتخاب نساء لرئاسة المجالس البلدية[1].

وتفيد النساء والجهات الفاعلة في مجال النوع الاجتماعي بأن الثقافة الأبوية السائدة في لبنان، والتي رسخت التحديات التي تواجه تحقيق المساواة بين الجنسين في الأطر القانونية والمواقف على المستوى المجتمعي، بالإضافة إلى النظام السياسي الحالي وعدم إبراز صورة المرأة بشكل كافٍ في الإعلام الذي غالباً ما يصوّرها بطريقة منحازة، كل ذلك من الأسباب الرئيسية التي أدّت إلى تخلف لبنان عن الركب.

3- المتحدثون ومواضيع النقاش الرئيسية

استضافت الحلقة الرابعة من سلسلة البرامج الحوارية التي نظمتها المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية متحدثين رئيسيين وخبراء متخصصين تشاركوا آراءهم ومخاوفهم مع الحاضرين وناقشوا أفضل الممارسات والدروس في مجال النوع الاجتماعي والحكم المحلي. والمتحدثون هم:

- السيدة فاتن أبو حسن، المديرة العامة للمديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية
- السيدة غايتاني ويكارت، المديرة القطرية لمنظمة اكتد ACTED
- السيد جو سعد، رئيس بلدية راشيا
- الدكتورة نهى غصيني، رئيسة بلدية بعقلين سابقاً
- السيدة رندا عبود، أمينة سر الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

استُهلّت الحلقة الحوارية بكلمة افتتاحية للسيدة فاتن أبو حسن، تلاها عرض قدمته السيدة غايتاني ويكارت حول مبادرة شاملة وضعتها منظمة ACTED لتعزيز إدراج منظور المساواة بين الجنسين في التخطيط الاستراتيجي للبلديات. بعد ذلك، شارك رئيس بلدية راشيا السيد جو سعد تجربة البلدية مع مشروع ACTED.

ثم انصبّ التركيز على مناقشة أهمية التمثيل السياسي للمرأة والعوائق التي تحول دون مشاركتها في الانتخابات البلدية، من خلال مداخلات لكل من الدكتورة نهى غصيني والسيدة رندا عبود. كما ناقش المتحدثون الاحتياجات التي يجب أن تعمل الحكومة إلى جانب المانحين الدوليين ومنظمات المجتمع المدني على الاستجابة لها من أجل تعزيز إدراج منظور المساواة بين الجنسين في الإدارة المحلية.

يبين الجدول أدناه التحديات والتوصيات ذات الصلة المنبثقة عن النقاش. كما أُرفقت بهذه الورقة القائمة التفصيلية للأسئلة الموجهة إلى المتحدثين.

يمكن مشاهدة الحلقة كاملة على الرابط التالي: https://youtu.be/kLmxI3jSc0w

[1] https://www.undp.org/lebanon/publications/women-municipal-elections-2016

التحديات	التوصيات	الجدول الزمني	يدعم من
التحديات التنظيمية			
• محدودية وصول النساء المهتمات بالمشاركة في السياسة المحلية إلى المعلومات والموارد والفرص	• تطوير قدرات المرشحين للانتخابات البلدية بشأن الاستعداد للانتخابات البلدية، وتنظيم الحملات الانتخابية، وصنع السياسات، خاصةً بالنسبة إلى من يتقدمون بترشيحهم لأول مرة	• المدى القصير (2022-2023)	• المانحون/ المجتمع المدني/ مراكز الفكر • المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية/ الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
• نقص المعرفة والقدرات على المستويين الوطني والمحلي حول حقوق المرأة وأهمية المساواة في المشاركة والتمثيل بين المرأة والرجل، بما في ذلك على مستوى الإدارة المحلية	• صياغة استراتيجية وطنية بشأن تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في المؤسسات العامة، بما يشمل البلديات • العمل بالشراكة مع مراكز التدريب العامة على تطوير وتنفيذ برامج لبناء قدرات المؤسسات العامة والبلديات والمنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام وسواها في مجال النوع الاجتماعي والحكم المحلي	• المدى المتوسط (2023-2024)	• المانحون/ المجتمع المدني/ مراكز الفكر • المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية/ الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
• نقص البيانات حول النوع الاجتماعي والإدارة المحلية والمشاركة السياسية/ التمثيل السياسي	• إجراء بحث لتعميق فهم العوامل/ الدوافع التي تؤثر على مشاركة المرأة السياسية وتمثيلها على المستوى المحلي، لا سيما في سياق الانتخابات البلدية لعام 2023 • استخلاص الدروس المستفادة في ما يتعلق بمشاركة المرأة وتمثيلها في السياسة من الانتخابات البلدية والنيابية السابقة	• المدى المتوسط (2024-2023)	• المانحون/ المجتمع المدني/ مراكز الفكر • المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية/ الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
• نقص البيانات المحلية المصنفة حسب النوع الاجتماعي	• دعم البلديات في جمع بيانات اجتماعية واقتصادية مصنّفة حسب النوع الاجتماعي • تشجيع البلديات على إشراك كل من النساء والرجال في صنع القرار المحلي من خلال المنتديات العامة وآليات المشاركة الآمنة من أجل الاسترشاد بها في السياسات والاستراتيجيات والخطط البلدية • دعم البلديات لإجراء عمليات التدقيق في المساواة بين الجنسين لتبليغ السياسات والاستراتيجيات والخطط البلدية	• المدى المتوسط (2024-2023)	
التحديات القانونية والسياسية			
• غياب الإرادة السياسية لإدراج منظور المساواة بين الجنسين في السياسة على صعيد المشاركة والتمثيل	• الدعوة إلى اعتماد الكوتا النسائية في قانون الانتخابات البلدية لتعزيز التمثيل السياسي للمرأة على المستوى المحلي • دعم السياسات التي تعزز مشاركة المرأة في الشؤون البلدية، مثل التخطيط التشاركي الشامل وعمليات إعداد الميزانيات	• المدى المتوسط (2026-2024)	• المانحون/ المجتمع المدني/ مراكز الفكر • المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية/ الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية • الأحزاب السياسية
• عدم تطابق الإطار القانوني مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين	• تحديث القوانين وتعديلها بحيث تعكس الالتزام بالاتفاقيات الدولية، وتوفير التدريب على القوانين المعدلة	• المدى البعيد (2026-2024)	• المانحون/ المجتمع المدني/ مراكز الفكر • المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية/ الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
التحديات المالية			
• ارتفاع كلفة الحملات الانتخابية، بما في ذلك على المستوى المحلي. • تأثير العوامل الاقتصادية وعدم الاستقلالية المالية/ القيود المالية على مشاركة المرأة في الحياة السياسية وعلى مستوى التمثيل	• تنظيم منتديات عامة، بما في ذلك عبر الإذاعات والتلفزيون، لتزويد المرشحات للانتخابات البلدية بمنصة لحملاتهنّ الانتخابية والإعلان عن رؤيتهن	• المدى القصير (2023-2022)	• المانحون/ المجتمع المدني/ مراكز الفكر • المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية/ الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
	• تنظيم نفقات الحملة الانتخابية • وضع سياسات لتعزيز دور المرأة وتمكينها على المستوى الاقتصادي، مثل دعم توظيف النساء وتطويرهنّ للمشاريع • إنشاء وحدات لرعاية الأطفال بهدف دعم النمو في مرحلة الطفولة المبكرة، وتراكم رأس المال البشري، والنشاط الاقتصادي للمرأة	• المدى البعيد (2026-2024)	
التحديات الاجتماعية/ على صعيد الشراكات			
• تأثير العوامل الاجتماعية، مثل الأعراف الأبوية، على مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتمثيلها على المستويين الوطني والمحلي	• مناصرة ودعم البث والتغطية الإعلامية للمرشحات للانتخابات البلدية وأعضاء المجالس البلدية والمخاتير • توعية الناخبين بأهمية وفوائد التمثيل السياسي المتساوي، بما في ذلك على المستوى المحلي	• المدى القصير (2023-2022)	• المانحون/ المجتمع المدني/ مراكز الفكر • المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية/ الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية
	• وضع سياسات وبرامج، مثل الحملات الاعلامية وحملات التوعية التي تستهدف القيم/ المعايير الأبوية والقوالب النمطية التي تقوض حقوق المرأة، بما في ذلك حق المساواة في المشاركة السياسية والتمثيل على المستوى المحلي	• المدى المتوسط (2024-2023)	
• ضعف المشاركة بين الحكومة الوطنية والسلطة المحلية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني/ مجال المساواة بين الجنسين	• دعم الزيارات الميدانية والمنتديات المحلية التي تجمع البلديات والأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر والشبكات المعنية بالمساواة بين الجنسين ووسائل الإعلام وغيرها بهدف تعزيز دور المرأة في القيادة وإبراز أهمية مشاركة المرأة في صنع القرارات على المستوى المحلي • التشبيك بين الأحزاب السياسية ومجموعات المجتمع المدني، والدعوة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية والبلدية • تفعيل المشاركة بين السلطات المحلية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني/ في مجال المساواة بين الجنسين لتعزيز إدراج منظور المساواة بين الجنسين في مبادرات التنمية المحلية	• المدى المتوسط (2024-2023)	• المانحون/ المجتمع المدني/ مراكز الفكر • المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية/ الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية